رسالة ماجستير بعنوان:

أزمة الديون العالمية وتأثيرها فى العلاقات الدولية فى ضوء القانون الدولي العام

دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية

للباحث عبد الرحيم محمد سلطان

عرض علي شيخون(*)

نال بها الباحث درجة التخصص (الماجستير) من كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، جامعة الأزهر، عام ١٩٩٧م.

وقد اختار الباحث للموضوع لأهميته وللأسباب التالية:

١- أن وضع الدول الإسلامية فى هذه الأزمة يثير الحيرة والقلق.. فهناك دول تملك أرصدة فى الخارج تزيد عن حاجاتها بل وحاجات الدول الإسلامية الأخرى التى تعجز عن ايجاد المستلزمات الضرورية لشعوبها مع تحملها لعبء الديون القاسى وآثاره.. مما يضع الدول الإسلامية فى التقسيم المعاصر لدول العالم فى عداد الدول المدينة والمتخلفة.

فأدرت التنبيه على خطورة هذا الوضع وضرورة إيجاد الرسائل الكفيلة بالقضاء عليه، لتعود الأمة الإسلامية كما كانت – فى صدارة الأمم تحضراً ورخاء.

٢- أن بعض المفكرين فى العصر الحاضر ينكرون – عن جهل أو مغالطة

(*) معيد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

– قدرة الشريعة الإسلامية على التصدى للأمور العصرية والمشكلات الدولية المعاصرة. بالتقييم أو الحل – خاصة فى مثل موضوع هذا البحث .. مما يدعو إلى ضرورة رد هذا الافتراء وتقديم الدليل على صلاحية الشريعة الإسلامية لتناول كافة المسائل والمشكلات، أيا كان نوعها أو زمانها أو مكانها، كما أراد المولى عز وجل ﴿**وأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقاً**﴾(١).

٣- أن القانون الدولى والمنظمات والهيئات الدولية التى أنشأت خصيصاً للارتقاء بمعيشة الشعوب وأمنها.. قد فشلت فى إيجاد الحلول المناسبة والعادلة للأزمات التى تنشأ بين دول العالم. وفى هذا الخصوص فإن موضوع البحث يثير عدة متناقضات منها: أن القواعد العامة فى كل الشرائع تقضى بضرورة الوفاء بالعهد وتنفيذ الالتزامات بحسن نية، وأن العقد شريعة المتعاقدين وفى ظل الظروف الدولية المعاصرة ينشأ التناقض بين التزام الدول المدينة بضرورة – الوفاء بالتزاماتها (سداد الديون).

٤- أن أطراف أزمة الديون العالمية لم يستطيعوا وضع حد أو تصور حل عادل لها، وكل ما يتم هو مجموعة من الحلول المسكنة، يفيق العالم بعدها على وضع أشد خطورة وأكثر تعقيداً، وذلك لغياب النظرة الواقعية التى تقتضى ضرورة التضحية المتبادلة من جميع أطراف الأزمة، ويعتبر ذلك شرطاً أساسياً إذا ما أريد لها أن تحل، لينشأ بعدها نظام تعامل دولى حر أكثر ثقة وعدالة.

---

(١) سورة الجن : ١٦

٥- أن سعادة وتقدم البشرية ومن ثم الإنسان وهى المقصد الأساسى للشرائع والقوانين قد تهددت بالفعل فى ظل أثار هذه الأزمة ففى الوقت الذى تتعالى فيه نداءات المحافظة على حقوق الإنسان – يقوم أصحاب هذه النداءات – من دول ومنظمات دولية – بإجراءات وفرض شروط – لا تؤدى إلا إلى المزيد من انتهاك هذه الحقوق الأساسية وانتصار أعداء الإنسانية من جهل وفقر ومرض. وبإمعان النظر فى هذه الإجراءات والشروط نرى إزدواجية غريبة وفارقاً كبيراً بين الشعار والتطبيق – وللأسف فقد أصابت هذه العدوى معظم الحكومات الإسلامية وفصلت بين العقيدة والسلوك واصبح انتهاك حقوق الإنسان وصفاً لازماً للشعوب الإسلامية. لذلك فقد عملت على بيان موقف الشريعة الإسلامية من العلاقة مع هذه المنظمات، والوسائل التى كفلتها للمحافظة على حقوق الإنسان فى ظل أزمة الديون العالمية كى يعيش الإنسان مكرماً ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي البَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً**﴾(٢).

٦- ولا يخفى على أحد أن موضوع هذا البحث – أزمة الديون العالمية. فقد أصبح قاسماً مشتركاً فى سائر المؤتمرات الدولية – ثنائية أو متعددة الأطراف. وأصبح الحديث عنه على ألسنة جميع الممثلين الدوليين وفى كتاباتهم ومراسلاتهم – حتى الأشخاص العاديين. يشهد بذلك جميع وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية – خاصة فى العقد الأخير، وقد

(٢) سورة الإسراء : ٧٠.

تطفو على الساحة الدولية بعض المشاكل التى تلفت الأنظـــار، ولكنهـــا سرعان ما تنتهى ليجد المجتمع الدولى نفسه أمام كابوس مخيـــف يهـــدد العلاقة بين وحداته سياسية واقتصادية واجتماعية مع زيادة حجم المشكلة كما وكيفاً.

وقد اشتملت خطة البحث على تمهيد وأربعة أبواب كالتالى:

التمهيد: العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة.

وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مظاهر النظام الاقتصادى الدولى المعاصر.

المبحث الثانى: النظام الاقتصادى الدولى الجديد.

المبحث الثالث: القانون الدولى للتنمية

الباب الأول: التعاون الدولى فى تمويل التنمية

وينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: الطبيعة القانونية لمساعدات التنمية الدولية.

وينقسم إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الطبيعة القانونية لمساعدات التنمية الدولية فى الشريعة الإسلامية.

المبحث الثانى: الطبيعة القانونية لمساعدات التنمية الدولية فى القانون الدولى العام.

المبحث الثالث: موازنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولى فـــى النقاط التى اشتمل عليها المبحثان.

الفصل الثانى: أشكال المساعدات الدولية لتمويل التنمية والمنظمات

القائمة على تقديمها.

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: القروض الدولية للتنمية.

المبحث الثانى: المساعدات الدولية فى مجال السياسات النقدية.

المبحث الثالث: المساعدات الدولية فى مجال التبادل التجارى.

المبحث الرابع: الاستثمارات الأجنبية مصدر لتمويل التنمية.

المبحث الخامس: التعاون الدولى فى مجال التنمية الصناعية ونقل التكنولوجيا.

الباب الثانى: طبيعة أزمة الديون العالمية وأسبابها.

وينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: مفهوم الدين الخارجى وطبيعة أزمة الديون العالمية.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الدين الخارجى وطبيعة أزمة الديون.

المبحث الثانى: بعض السوابق التاريخية لأزمة الديون العالمية.

المبحث الثالث: الاهتمام بأزمة الديون على المستوى الدولى.

الفصل الثانى: أسباب أزمة الديون العالمية

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: الأسباب الداخلية لأزمة الديون.

المبحث الثانى: الأسباب الخارجية لأزمة الديون.

الباب الثالث: آثار أزمة الديون العالمية.

وينقسم إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: توقف التنمية فى الدول النامية.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تبعية الدول المدينة للدول الدائنة.

المبحث الثانى: زيادة حجم الديون، أعباء خدمتها.

المبحث الثالث: النقل العكسى للموارد من الدول المدينة إلى الدول الدائنة.

الفصل الثانى: سيطرة المنظمات الدولية على الدول المدينة لصالح الدول الدائنة.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تدخل البنك وصندوق النقد الدوليين فى شئون الدول المدينة.

المبحث الثانى: موقف الدول المدينة من المشروطية.

الفصل الثالث: تأثير أزمة الديون على حقوق الإنسان والدول المدينة.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تأثير أزمة الديون فى الحقوق والحريات العامة للدول المدينة.

المبحث الثانى: تأثير أزمة الديون فى الحقوق والحاجات الأساسية للإنسان فى الدول المدينة.

الباب الرابع: الحلول المطروحة لأزمة الديون العالمية

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الحلول المطروحة من الدول المدينة.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التوقف عن سداد الديون.

المبحث الثانى: مواجهة الجهات الدائنة لحالات التوقف عن السداد.

المبحث الثالث: الحلول المطروحة من خلال التفاوض مع الجهات الدائنة.

الفصل الثانى: الحلول المطروحة من الجهات الدائنة.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: المبادرات المطروحة من الجهات الدائنة.

المبحث الثانى: نماذج للحلول المقترحة فى هذه المبادرات.

الفصل الثالث: دور المنظمات الدولية فى حل أزمة الديون العالمية.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: دور المنظمات الدولية فى جدولة الديون.

المبحث الثانى: تخفيف قيمة الديون أو تغيير شكلها.

وقد كانت نتائج الدراسة كما استخرجها الباحث كما يلى:

* أن الأزمات الدولية ليست أمراً مستغرباً أو مخيفاً، فهى مستمرة باستمرار حياة المجتمع الدولى، وصراع الأقوياء والضعفاء، والأغنياء والفقراء.

* أن علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول تقوم على التعاون الذى يستهدف خير البشرية جميعاً، ومن خلاله يمكن إنهاء كل أزمة دولية ويمنع تكرارها. كما أن التنمية فى الإسلام منهج شامل متكامل له أدواته ووسائله، القادرة على الصعود بالأزمة إذا ما التزمت به. إلى درجة العزة والخيرية.
* أن التفاوت الاقتصادى بين الدول أمر محتوم، لا عيب فيه طالما اتيحت الفرصة أمام الجميع فى العمل لتحقيق التنمية والخروج من حالة التخلف، بل إن هذا التفاوت هو وسيلة إلى تحقيق ذلك. ولكن غير المقبول هو أن يكون هذا التفاوت مرتباً ومفروضاً من جانب الأقوياء.
* أن المنظمات الاقتصادية الدولية – بالمخالفة لمواثيقها – قد حادت عن مهمتها فى التقريب بين دول العالم بسبب عدم عدالة التكوين القانونى – مما أتاح لكبار العضوية الهيمنة عليها وتيسيرها وفق مصالحها.
* أن قواعد التنمية الدولية غير كافية لإخراج الدول المتخلفة من حالتها حيث ينقصها عنصر الإلزام، ووجود سلطة عليا تنفذه، جزاء رادع فى مواجهة الإخلال بها.
* أن النظام الاقتصادى الدولى الجديد ينقصه الكثير من الإجراءات القانونية حتى يمكن إخراجه إلى حيز التطبيق .. فقد دخل طول النسيان بعد ربع قرن من صدور وثائقه والحوار غير العادل من أجل إقامته.
* أن الالتجاء إلى التمويل الأجنبى – فى كافة صوره ومصادره فى ظل الظروف الدولية الراهنة أمر تكتنفه الكثير من المخاطر الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية بل قد يتعداها إلى الأمور العقائدية. فالدولة المقترضة تصبح رهينة للجهة المقرضة.

ولا يختلف الأمر كثيراً فى مجال الاستثمار أو النقد أو التجارة. فقد وجدت – الدول المتقدمة فى هذه الأمور بديلاً سهلاً ومجزياً عن الاحتلال العسكرى فى استنزاف ثروات الدول النامية عن طريق تقسيم العمل الدولى.

* أن أزمة الديون الخارجية لا تقتصر على الدول النامية فقط فكل الدول – تقريباً مرت بهذا الموقف – غير أنه مما يخص الأزمة المعاصرة أن كل أشخاص المجتمع الدولى قد شارك فى نشوبها – الدائن، كل المدين، المحايد.
* أن أزمة الديون قد أدت إلى تعثر التنمية فى الدول المدينة فهى تستدين مجدد لتسدد ديناً قديماً، كما أن هذه الدول فقدت السيطرة على مقدراتها بسبب تدخل الدول الدائنة فى شئونها بمساعدة المنظمات الدولية.
* أن تأثير أزمة الديون قد تعدى الجانب السياسى للدول المدينة إلى حقوق الإنسان فيها وحقه فى أبسط مقومات الحياة.
* أن الحلول المطروحة للخروج من أزمة الديون لم تؤد إلا إلى تعميقها فالجهود الفردية ومبادرات الدول الدائنة وجهود المنظمات الدولية لم تقصد إلا المحافظة على مصالح الدائنين.
* أن ما حصلت وتحصل عليه الدول الدائنة .. من وراء علاقة المديونية.. يفوق قيمة الديون، لذا فهى تعمل على تأصيل هذه العلاقة ووأد كل محاولة لإنهائها.